

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد/كلية الآداب /قسم علم الاجتماع

الابادة الجماعية دراسة سوسيولوجية

أعداد : د. شيرين محمد كاظم

Shereen.Kadhumi@coart.uobaghdad.edu.iq

محاضرة في كلية الآداب جامعة بغداد / قسم علم الاجتماع

بحث مقدم الى المؤتمر العلمي

بناء السلام ومنع الابادة الجماعية

16-15 كانون الاول 2021

2021 بغداد

المخلص :

يتناول البحث بعض العوامل الاجتماعية المسببة للإبادة الجماعية التي تعرضت لها الإنسانية وفق منظور سوسولوجي يهدف إلى تحليل الإبادة الجماعية من وجهة نظر علم الأتتماع ، ويتطرق البحث بصورة رئيسية إلى مشكلة ثقافة العنف الجمعي والتعصب تجاه الآخر والروح الجماعية لمرتكبي جريمة الإبادة الجماعية كما يتطرق البحث الى مقومات السلم الاجتماعي بأعتبارها أدوات أساسية في بناء السلام وتحجيم فكر الابادة في المجتمع ،وبهذا تكون البحث من ثلاث محاور ، الاول عن مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها ،والثاني عن علم الأتتماع والإبادة الجماعية ،الثالث العوامل الاجتماعية ودورها في أرتكاب الإبادة الجماعية، الرابع مقومات السلم الاجتماعي للحد من الابادة .

الكلمات المفتاحية : علم الأتتماع والإبادة الجماعية - مقومات السلم

المجتمعي

Genocide

Sociological study

Search submitted by

Shireen Mohammed Kadhim

Lecture at the College of Arts, University of Baghdad / Department of Sociology

Research presented to the scientific conference

International Conference under the title

Peacebuilding and genocide prevention

Abstract

The research deals with some of the social factors causing the genocide to which they have exposed humanity According to a sociological perspective; the research deals mainly with the problem of the culture of collective violence, intolerance towards the other, and the collective spirit of the perpetrators of the crime of genocide.

It also deals with the elements of social peace, as they are essential tools in building peace and curbing the idea of genocide in a society.

The research comprised three axes, the first on the study concepts and terminology, the second on sociology and genocide, the third on social factors and their role in committing genocide, and the fourth on the elements of social peace to limit genocide.

Keywords: Sociology and genocide – components of community peace

المقدمة :

يمر على العالم اليوم في القرن الحادي والعشرين الكثير من الجرائم التي توصف من حيث شدتها بالمجازر الجماعية أو الإبادة الجماعية وجاء بعض هذه الاحداث متمثلاً بالهجمات العنيفة التي يتعرض لها مجتمعنا العراقي على أيدي الجماعات التكفيرية وما تقوم به من جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية و ثقافية ممنهجة ترمي إلى تدمير تاريخنا وثقافتنا وشعبنا ومجتمعنا .

وأستمد البحث تساؤلاته من مشكلة الدراسة التي تبحث في الإبادة الجماعية ، إذ أستوقفنا هذه الجرائم البشعة مما دعانا إلى تسليط الضوء عليها وبهذا قسم البحث على جانبين تناول الأول تاريخ علم الاجتماع ومنهجيته في دراسة الإبادة الجماعية ، في حين تناول المبحث الثاني بعض العوامل الاجتماعية المسببة للإبادة الجماعية من وجهة نظر البحث كذلك تطلق البحث الى مقومات السلم المجتمعي كأدوات للحد من فكر الأباداة .

مشكلة البحث :

يتناول البحث مشكلة الإبادة الجماعية على وفق منظور سوسولوجي ويرمي إلى معرفة العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة الإبادة وتحليل العوامل المؤدية لأرتكاب الإبادة الجماعية ويطرح البحث سؤال رئيسي هو : **ماالعوامل الاجتماعية للإبادة الجماعية وكيفية علاج تلك العوامل أجتاعياً؟**

ويتمخض عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية منها:

- مامفهوم العوامل الاجتماعية ومفهوم الإبادة الجماعية ؟
- ما العلاقة بين علم الاجتماع و الإبادة الجماعية ؟
- ماهي العوامل الاجتماعية لارتكاب الإبادة الجماعية ؟
- ماهي مقومات السلم المجتمعي ؟

أهمية البحث :

تتركز الأهمية الزمانية للبحث في كونه متزامناً مع الاحداث العنيفة التي يمر بها مجتمعنا وتعرض بعض مكونات المجتمع العراقي للإبادة الجماعية على الرغم من المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية التي حرمت هذه الجريمة ، أما الأهمية المكانية فتكمن في كون عقد على أرض الحرم الجامعي بوصفه صرح علمي مهم ومؤسسة تربوية وتعليمية تهدف إلى تكوين جيل من الشباب المتسامح والمتقف الذي ينبذ التعصب ويحترم الاخر وحرية الدينية والفكرية والثقافية وبذلك تنبع أهمية

الدراسة من كونها توضح الرؤية السوسولوجية لدراسة الإبادة الجماعية وبعض العوامل المسببة لها .

اهداف البحث :

يرمي البحث إلى تسليط الضوء على عدد من المحاور منها :

- 1- مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها
- 2- واقع علم الاجتماع ودراسة الإبادة الجماعية
- 3- الاطلاع على العوامل الاجتماعية للإبادة الجماعية
- 4- التطرق الى مقومات السلم المجتمعي .

أولاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

يعد تحديد المصطلحات والمفاهيم أمراً ضرورياً لكل بحث علمي , فعلى الباحث إن يتسم بالدقة والوضوح ليسهل على القراء إدراك المعاني والأفكار التي يريد التعبير عنها .⁽¹⁾ ومالمفاهيم إلا رموز مجردة تعكس مضمون الفكر وسلوك أفراد مجتمع الدراسة ومواقفهم بواسطة لغته .⁽²⁾ وعليه تكمن المفاهيم الأساسية للبحث في الآتي :

1- مفهوم العوامل الاجتماعية

• العامل: هو المجموعة التي يرتبط بعضها ببعض والتي تنظم في نسق معين بحيث تؤدي في مجموعها إلى إحداث نتيجة. (3) أو مجموعة: من العوامل ذات الطابع الاجتماعي مثل البيئة والأصدقاء والحي وكلها عوامل تسهم في تكوين الدافع والسلوك الإجرامي لدى أحد أفراد المجتمع. (4) ويعرف كذلك بأنه مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وإنظمتها، والتي تُسهم في تكوين الفرد وتربيته، ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه. (5)

• الاجتماعية: في اللغة اسم مشتق من جمع فالجمع ضم الأشياء المنفقة، وضده التفريق والإفراد. والمجتمع يعني موضع الاجتماع، أو الجماعة من الناس، ويعرف المجتمع بأنه الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه، في هيئة وحدات، أو جماعات (6)

أما اصطلاحاً فالكلمة نسيج مكون من صلات اجتماعية؛ تلك الصلات التي يحددها الإدراك المتبادل بين الجانبين أو مجموعة من الأفراد يربط بينها رابط مشترك؛ يجعلها تعيش عيشة مشتركة تنظم حياتها في علاقات منتظمة معترف بها فيما بينهم. (7)

2- مفهوم الإبادة الجماعية

شهد التاريخ البشري منذ نشأته الأولى وحتى يومنا هذا، قتلا عمدا لملايين البشر على يد جهات رسمية وغير رسمية تدير حيات الناس اليومية وتتحكم بمصائرهم، حكومات كانت أو جماعات منظمة أو سلطات محلية، وهو قتل جماعي عادة ما ترجع دوافعه الى دوافع عرقية إثنية أو دينية طائفية مذهبية أو قومية. وقد قدمت مدونة مشروع الجرائم ضد أمن البشرية، وسلامتها عام 1991، وهي الجرائم ضد الإنسانية، تحت عنوان إنتهاكات حقوق الإنسان والجرائم هي على النحو الآتي :

القتل العمد، والتعذيب، وإخضاع الأشخاص لحالة الرق أو العبودية أو السخرة أو الإبقاء على هذه الحالة والاضطهاد لأسباب اجتماعية أو عرقية أو دينية أو ثقافية، أو يأمر بارتكاب أو يرتكب جريمة إبعاد السكان أو نقلهم عنوة يعاقب وجدير بالذكر إن المدونة أخذت بعنصر مشترك يربط صور الجرائم ضد الإنسانية بوصفها منافية للقيم الأساسية لحقوق الإنسان، وسعي المجتمع الدولي لإضفاء حماية جنائية دولية عليها، وذلك مما حدا مشروع المدونة على وضع معيار هام في التجريم تمثل في إن تكون هذه الأفعال على درجة من الجسامه، وإن تنفذ بصورة منتظمة على وفق تخطيط منهجي وعلى نطاق جماعي واسع بحيث تمس عددًا غير محدود من الأشخاص⁽⁸⁾.

و نصت المادة 18 من مشروع مدونة الجرائم ضد أمن البشرية وسلامتها لعام 1996 على تعريف الجرائم ضد الإنسانية وتحديد صورها بإنها فعل من الأفعال التالية عند ارتكابه بشكل منتظم أو على نطاق واسع أو بتحريض أو توجيه من إحدى الحكومات أو من أي منظمة أو جماعة، وتشمل القتل العمد و الإبادة و التعذيب و الاسترقاق و الاضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية و التمييز النظامي لأسباب عنصرية أو إثنية أو دينية والذي يشمل إنتهاك الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ويؤدي إلى ضرر جسيم بجزء من السكان و الإبعاد التعسفي أو القتل القسري للسكان والاحتجاز التعسفي و الإخفاء القسري للأشخاص والاعتصاب والدعارة القسرية والأشكال الأخرى من الاعتداء الجنسي و الأعمال اللاإنسانية الأخرى التي تلحق ضرراً جسيماً بالسلامة الجسدية أو العقلية أو بالصحة العامة أو بالكرامة الإنسانية مثل التشويه والإصابات الجسدية الجسيمة ، وقد جاءت تلك المدونة على النهج نفسه لمدونة عام 1991 ، إلا إنها زادت عليها صور الجرائم التي تتمثل في التحريض أو توجيه من إحدى الحكومات أو أي من المنظمات أو الجماعات، مع استبعاد الحالات التي ترتكب فيها تلك الجرائم بواسطة فرد بتصرف ذاتي منه دون دعم أو تشجيع أو توجيه من حكومته أو جماعته.

يمكن وصفه جرائم الإبادة بإنها أشد الجرائم الدولية جسامة وإنها جريمة الجرائم، وذلك لما تشكله من تهديد للإنسان في حياته وصحته وكرامته، ويتجلى

خطرها في كونها تهدد بإبادة جماعة أو جماعات كاملة لأسباب دينية أو عرقية أو
عنصرية أو قبلية... الخ. (9)

وتأخذ الإبادة صورة مادية مثل الاعتداء على الحياة أو الصحة، أو صورة
بيولوجية مثل تعويق النسل وحرمان جماعة من النسل للتكاثر عن طريق التعقيم
والإسقاط، أو تنصب الإبادة في صورة ثقافية أما في حرمان مجتمع ما من لغته أو
ثقافته..

ثانياً: علم الاجتماع والإبادة الجماعية

إن دراسة أي موضوع في علم الاجتماع يخضع للمنهج العلمي وأدواته ووسائله
وبالتالي يتقدم هذا المنهج مفهوم الدراسة وبالنظر إلى إن المهمة الأساسية للعالم
الاجتماع "هو بناء نوع خاص من المفهوم العام"، كما بينها توماس برغر ، لم يكن
من المستغرب إن علماء الاجتماع سعت إلى المشاركة في مناقشات معنى "الإبادة"
وفي الواقع أن بعض أكثر التعاريف ذكراً مصدرها الدراسات السوسولوجية التي
يعود تاريخها تقريباً إلى عام 1990 ، في حين إن عالم الاجتماع ليو كوبرز قد
نشر النص المنوي في عام 1981 ، في المناقشات التعريفية كانت القضايا الخلافية
الرئيسية هي : تحديد الفئات الاجتماعية التي تمثل (ضحايا الإبادة الجماعية،)
والتركيز على القتل الجماعي مع وجود "النية " اللازمة وأستبعاد الإبادة الثقافية .

في حين صرح آدم جونز في كتابه المقرر منذ عام 1980 "إننا أعتبر عمليات القتل الجماعي إن تكون ضمن تعريف الإبادة الجماعية في رسم المسار خاص بي" (10)

وما زال الجدل قائماً بين علماء الاجتماع بشأن تحديد الاختلاف بين الإبادة الجماعية والقتل الجماعي إذ إن علم الاجتماع للإبادة الجماعية يتجه بنا صوب دراسة العنف المتجذر اجتماعياً ضد فئة أو مكون أو أقلية وهو قابل للملاحظة لأفعال العنف ضد الآخرين ، وفي حين يبدو هذا التوجه مناسباً لنظام معرفي يستند في وضع فرضياته إلى الملاحظة التجريبية ، وبهذا تكون دراسة الإبادة الجماعية قابلة لتحليل علماء الاجتماع ، نجد إن تخصص علم الاجتماع بطيء في دراسة الإبادة الجماعية في مثال المحرقة لكون الإبادة الجماعية مع دراسات و نظرية وممارسة حقوق الإنسان، وربما كإن السبب الرئيسي لبقاء مجالات الدراسة المحتملة تحت طور استكشافها من قبل علماء الاجتماع لفترة طويلة هو إن إرث علم الاجتماع والكلاسيكية يركز على "القيمة الحرة" "المنهجية العلمية" ، مما يحول دون الاعترافات المعيارية، وفي عام 1982 اقترح إيرفينغ هورويتز إنه عندما يتعلق الأمر بأمور مثل إنتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية " فإن العديد من علماء الاجتماع يتخرجون من دراستها. لشعورهم إن القضايا الفكرية المطروحة هي بطريقة ميلودرامية وغير صالحة للخطاب العلمي ". وكان زيجمونت

بومان مقارباً للرأي السابق ولكن بأقل حدة عندما علق بان عبارات مثل "قدسية الحياة البشرية" أو "الواجب الاخلاقي" يبدو غريباً في علم الاجتماع . الرأي السائد من علماء الاجتماع الذين يعملون في الميدان هو إنه لم يكن الإنضباط عاملاً هاماً في تشكيل فهمنا للإبادة الجماعية كمفهوم وممارسة.

وفي السنوات التي سبقت المشاركة الجادة لعلماء الاجتماع في دراسات الإبادة الجماعية جاءت المحرقة التي ينظر على أنها نموذج مثالي أو حتى المثال الحقيقي الوحيد للإبادة الجماعية.

وهذا التحيز تجاه المحرقة، جنباً إلى جنب مع التركيز العلمي القانوني على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام 1948 (اتفاقية الأمم المتحدة)، إنتاج الرأي السائد الذي يركز على القتل الجماعي المتعمد لمجموعات معينة تحت إشراف الدولة، كما هي الحال في دراسة حقوق الإنسان، و مع مرور الوقت لجعل علماء الاجتماع يسهمون في دراسة الإبادة الجماعية. (11)

أما في عالمنا المعاصر فلم تعد دراسة علم الاجتماع للإبادة الجماعية تواجه المعوقات والتحديات السابقة نفسها ففي ظل العولمة والثورة التكنولوجية وعصر الوثائق الإلكترونية لم يعد جمع البيانات والعينات عن الإبادة صعب التحقيق ومن ثم تمكن الباحث من الحصول على البيانات الكافية والمنهجية العلمية وأدوات الدراسة بل أصبح متمكناً من تحديد المشكلة وتوظيف أدوات البحث المناسبة .

وفي الختام فإن الكثير من علماء الاجتماع صاغوا تعريف الإبادة الجماعية لتشمل أي جماعة، سواء كانت الجماعة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، و في نهاية المطاف فإن علم الاجتماع هو قادر على دراسة جميع المواضيع الاجتماعية الطبيعية والمنافية للطبيعة الاجتماعية ومنها الإبادة الجماعية لكونها متعلقة بالواقع الاجتماعي وهذا يدفعنا الى دراسة دور العوامل الاجتماعية لارتكاب الإبادة الجماعية .

ثالثاً: العوامل الاجتماعية ودورها في ارتكاب الإبادة الجماعية

تتعدد العوامل والأسباب الاجتماعية لارتكاب الإبادة الجماعية وفق الزمان والمكان وتتنوع مسبباتها وتتداخل مع العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية . وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على العوامل الاجتماعية للإبادة من وجهة نظر البحث .

إذ ينظر علماء الاجتماع إلى السلوك الإجرامي لمرتكبي الإبادة الجماعية على إنه مرض اجتماعي اوتفكك اجتماعي وعليه فإن الإبادة الجماعية هو خروج عن عملية الضبط الاجتماعي ولو طرحنا سؤال السؤال الأتي: **ما العوامل الاجتماعية المسببة للإبادة الجماعية ؟**

لوجدنا الاجابة عن هذا السؤال تتحمل عدة تفسيرات ولا بد من الرجوع إلى السوابق التي تشكلت قبل ظهور الإبادة الجماعية .

وهنا نقصد ثقافة العنف أتجاه الآخر ومدى تجذرها في السلوك البنيوي والوظيفي في داخل المجتمع فتعمل هذه الثقافة على بث سمومها في جسد أفراد المجتمع فيصبحون مهيين نفسياً وعقلياً وروحياً للعنف، وتتبع هذه الثقافة من الموروث السوسولوجي والعادات والتقاليد للمجتمع ونظرته إلى الآخر، وعليه يكون المشارك بعملية ارتكاب جريمة الإبادة مهياً عقلياً واجتماعياً لهذا الفعل، إذ لا يولد العنف تجاه الآخر ولادة في أي مجتمع، وإنما يصنع فيه صنعا . وكذلك هي الشخصية الوطنية، والهوية الاجتماعية، والأمراض النفسية، والمشكلات الاجتماعية . كلها إنماط وإنتاجات ثقافية التكوين والتشكيل والتلوين، ويكون العنف نمطا ثقافيا، شأنه شأن الإنماط الأخرى للانحراف الاجتماعي، عبر عملية تنشئة اجتماعية مستمرة من التعليم والتدريب والتأهيل، وعبر نظم ومؤسسات، وعلاقات وتفاعلات اجتماعية ثقافية مستمرة تُنتج ويُعاد إنتاجها، عبر الوحدات المؤسسات الاجتماعية نفسها إذ تبنى في هذه المؤسسات الشخصيات العنيفة والمتعصبة تجاه الآخر وذلك بوسائل عدة مثل زرع صورة نمطية عن الآخر على أنه ند في المجتمع إسناد هذه الصورة بالمرويات التاريخية والتراثية المصحوبة بالظلم والانتقام وإن الثقافة الفرعية أو الكلية تعلم الدوافع والمعاني والتسويات، كما يتم تعلم العمليات والمهارات والفنيات إذ يرتبط العنف بوصفه نمطاً ثقافياً يرتبط بثقافة فرعية ثانوية لبعض الجماعات الدينية المذهبية، العرقية الإثنية، الوظيفية المهنية وبهذا تكون

ثقافة العنف تاريخية أو إنتقامية أو ثقافة منغلقة على ذاتها: .مكتفية بذاتها، تغالي في وصف فضائلها ،كما تغالي في وصف رذائل أعدائها . لا تثق إلا بذاتها . ولا تقبل الشراكة والتفاعل والاندماج إلا مع نفسها. بالإنغلاق والتعصب .

وبهذا نستطيع القول إن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، هي العمليات التي تستغرق وقتا للتخطيط والتنسيق والتنفيذ إذ إنها لا يمكن تفسيرها بأنها أحداث معزولة أو عفوية وإن الجناة قرروا ارتكابها دون مستوى معين من التحضير. كمايحتاج الجناة الى امتلاك الموارد الكافية لتكون قادرة على ارتكاب أعمال ضخمة أو واسعة النطاق من العنف و هذه الموارد ليست دائما متوافرة بسهولة ويمكن إن يستغرق جميعهاوقتا طويلا. ونتيجة لذلك، يوجد احتمال إن بعض الجهات الفاعلة وقيادية تتخذ خطوات نحو سيناريو العنف الجماعي وخلق احداث أو إجراءات أو تغييرات تخلق أيضاً البيئة التي تشجع على ارتكاب مثل هذه الجرائم.⁽¹²⁾ وهذا لا يعني عدم وجود أحداث وظروف آنية تؤدي إلى تفاقم الاوضاع بصورة لا يمكن التنبؤ بها بما يؤدي إلى اشعال شرارة المفاجأة وحدوث الجريمة (الإبادة الجماعية)

وهنا نلاحظ إن ثقافة العنف تؤدي إلى تشكيل الهويات لمرتكبيها التي تسعى هي أيضاً إلى ذلك النوع من العنف الذي يسعى إلى إيقاع الضحايا ،و ينتهك فيه كيان متكامل (قد يكون هذا الكيان عرقا أو ديناً أو طائفة أو مجموعة بشرية أو

دولة) إذ يؤدي هذا العنف إلى توليد هويتها من طريق رسم حدود لكيان مرتكب ثقافة العنف .(13)

فالتريقة التي يفكر بها الأفراد في أنفسهم ومن حولهم يمكن إن تؤثر على احتمالات العنف الجماعي والإبادة الجماعية. فنحن نميل إلى تقسيم العالم إلى "نحن" و "هم"، بالإضافة إلى ذلك نحدد عنصر الهوية الاجتماعية ومن المهم لنا إن تنتمي إلى المجموعات التي تقام بتقدير عال بحيث يتم النظر إلى الهوية الاجتماعية لدينا نظرة إيجابية . ونتيجة لذلك يذهب الناس غالبا إلى أبعد من ذلك في تعزيز الهوية الاجتماعية والتحيز للمجموعة عن طريق العنف في بعض الحالات (14)

ومما يزيد الإندفاع لمرتكب الجريمة هو غياب عملية الوصم الاجتماعي * أثناء التخطيط والتنفيذ . فيكون مرتكب الجريمة مدعوم من المجتمع ففي الغالب إن القوى تنظم داخل إطار المجتمع إلا إن التربية والقانون ، وضرورات الحياة الاجتماعية ، وحياة الجماعة بدلاً من إن تقلص هذه القوى التي تقود إلى العنف تدعمها وتحولها من نفسية فردية إلى نفسية جماعية وهذا يؤدي إلى تشكيل روح جماعية وإن تلك الروح الخاضعة بصورة خاصة للإنفعال والاجماع ، تتسم إذن باليقينية والتعصب وإنعدام المسؤولية ،فتنشأ عنها تصرفات نوعية ،تتميز بنمط من العنف والهياج والشراسة والدم المراق .(15)

ويعد العقل الجمعي أو روح الجماعة في العرف الاجتماعي إحدى الظواهر النفسية التي تفترضان سلوك الجماعة في موقف معين يعكس الرأي الأكثر دقة وصواباً في المواقف التي تصعب فيها إيجاد الحلول من قبل الأفراد، وتتضح أهمية أثر العقل الجمعي في الحالات التي تتسم بالغموض، أي تحديداً في الوقت الذي يفتقد فيه الأفراد القدرة على معرفة السلوك الصحيح، ويساير الأفراد الأغلبية بدعوى إنها تعرف السلوك الصحيح في تلك الحالة وذلك الموقف، أي إن الفرد قد يفقد قدرته على الاستدلال على ما هو صحيح، لذلك يرى إن رأي الجماعة هو الأفضل، وتتضح قوة الجماعة وسطوتها في مدى إنصياع الأفراد وطاعتهم لقراراتها بغض النظر عن صوابها أو خطئها وهذا ما يعرف بالإذعان أو الإنقياد، إذ لا يستطيع الأفراد اتخاذ القرار المناسب في هذا الموقف وإن كان يرتكبون سلوكاً إجرامياً بارتكابها الإبادة وربما لم يسبق لهم جميعاً ارتكاب القتل لكنهم متهيؤون ثقافياً واجتماعياً ويزداد عزمهم بالسلوك الجمعي، وذلك يرجع إلى الإيمان بقدرة الجماعة على رؤية ما هو أفضل مما قد يراه الفرد وعلى تفسير الموقف الغامض الذي قد يواجهه وحده، وهذا يعكس التأثير الاجتماعي الطبيعي إذ إن الفرد يرغب في إن يكون مقبولاً عند الآخرين وموضع تقدير لديهم حتى لا يكون مختلفاً عنهم أو يوصف بأنه (يعرد خارج السرب) فمسألة الإذعان للعقل الجمعي لا تؤدي بالفرد إلى الانقياد التام للجماعة فحسب، بل تدفعه إلى الموافقة على كل ما يصدر عنهم

بغض النظر عن صواب أفكارهم ,فالمهم بالموضوع هو إن يكون فكر الفرد يتلاءم ويتطابق مع فكر الجماعة وإن كانت ذات سلوك جمعي إجرامي وغير مستحب يتأطر بأطار العنف الجمعي

رابعاً:مقومات السلم الاجتماعي للحد من الابادة

1- تنوعت الأدبيات التي تطرقت إلى مقومات السلم المجتمعي وبعضها متداخل مع أركان السلم المجتمعي وتباينت أسباب التنوع بحسب وجهات نظر الكتاب واختصاصهم الأكاديمي وبحسب الجانب الميداني الذي يسلطون الضوء عليه وقد ارتأت الباحثة أن تقنن هذه المقومات بحسب طبيعة الدراسة تكمن أهمية مقومات السلم المجتمعي كأدوات لبناء مجتمع سليم خصوصا في مجتمعات مابعد النزاع التي عاشت ضمن تأريخها المعاصر حدوث أباداة جماعية، فأصبح لزاماً ان نتعرف على المقومات التي من خلالها يتم رفض وتقنين كل مبادرات العنف الجمعي والنزاع المؤدي للأباداة الجماعية من خلال تلك المقومات وهي :

أولاً: النظام التعليمي

يعد العلم أحد أهم مؤشرات التقدم والارتقاء للشعوب ومن ثم الدول في العالم المعاصر، وأحد أهم قواعد البناء باتجاه المستقبل. إذ يعد التعليم ومدى نوعيته أحد المؤشرات الأساسية التي تقاس عليها مستويات التنمية المتحققة لدى الدول كما

يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية بمفهومها الشامل، وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم. فالتنمية ليست خلق شيء من عدم، ولكنها استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع وبذا فإن ارتفاع مستوى التعليم للدولة، فضلاً عن انتشار مراكز البحوث التي تعنى بالفكر والدراسات العلمية المتخصصة في المجالات عامة، وكذلك تلك التي تعنى بالدراسات المستقبلية بأبعادها الاستراتيجية ومخرجاتها العملية تمثل أحد أهم مرتكزات الارتقاء الحضاري، من جانبين : (16)

أولاً: علاقة هذه المراكز بصناع القرار ودعمهم من خلال الاستشارة والتوصية التي تقدمها للدوائر الرسمية المباشرة أو غير المباشرة، ثانياً : أهميتها في نشر الوعي والإدراك الصحيح لدى المجتمع في أي ظاهرة سياسية- اجتماعية، ورفده برؤى فكرية وعلمية رصينة، ابتغاءً لتنمية مداركه السياسية والاجتماعية بإطار علمي موضوعي. وكما هو معروف في أدب العلوم السياسية هنالك علاقة طردية بين العلم ومخرجات التنمية، وكلما أخذت الدولة بالعلم وتطبيقات العلم ومخرجاته كلما ارتقت هذه الدولة بمسارها الحضاري، (17) وبهذا يكون التعليم التنموي المبني على أساس تنوع الثقافات والتعايش مع الآخر وتنمية روح المواطنة هو احد أهم مقومات السلم المجتمعي بل ويمثل درعاً قومياً للتصدي لاي مسببات للعنف

والإرهاب ، ويمكن من خلال المؤسسة التعليمية تغيير سلوك الأفراد وبناء اتجاهاتهم الفكرية نحو تقبل الآخر مهما اختلف عنا بل ودعمه وتشجيعه وتمكينه لكونه جزء من منظومتنا الإنسانية.

ثانياً: مؤسسات حكومية وأهلية داعمة للسلم الاجتماعي

إن وجود الفوضى وعدم التصالح والتواصل السلمي، واضطراب العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، من ضمن مسبباتها عدم وجود جهات تدعم السلم الاجتماعي، وتقويه بين أفراد المجتمع، وتعمل على نشر مثل هذه الثقافة والتوعية بها وبايجابياتها، وتحذر من مخاطرها وسلبياتها، حتى تتجذر فكرة التسامح والتصالح، وفكرة التعايش السلمي المبني على احترام وقبول الآخر، كما أن المؤسسات الحكومية والأهلية، التي تتبنى الدعوة إلى تحقيق السلم الاجتماعي، والاستقرار السياسي داخل الدولة، أمر مطلوب، ويشكل استجابة لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي المجتمعات المتقدمة نجد آلاف المؤسسات، ذات الاهتمام بقضايا العلاقات الاجتماعية، بينما نفتقد مثل ذلك في مجتمعاتنا. على أن تكون هذه المؤسسات مقبولة وتحظى بثقة الناس واحترامهم...⁽¹⁸⁾ إذ يحتاج المجتمع العراقي لهكذا مؤسسات نظراً للتنوع العرقي والطائفي والقومي كذلك للأزمات التي عاشها المجتمع العراقي، ويذكر أن الحكومة العراقية بتاريخ 21/نيسان/2018 قامت بتأسيس لجنة للتعايش السلمي في مجلس الوزراء حيث

تضم عدة لجان ولها عدة مهام* كذلك تعمل بعض المنظمات الدولية والمحلية بهدف دعم بناء السلام وفضح بشاعة الابادة الجماعية وسلبياتها على المجتمع .

ثالثاً: المواطنة والانتماء

تعد المواطنة والانتماء احد مقومات السلم المجتمعي ويراد بالمواطنة تلك المكانة التي يكتسبها الفرد بمجرد نشوء الدولة، فالمواطنة، بمفهومها القانوني، هي تلك الرابطة القانونية السياسية التي تربط فرداً ما بدولة، والتي يتأسس بموجبها مفهوم الهوية الوطنية للفرد والذي يميزه عن سواه من مواطني الدول الأخرى.

أمّا الانتماء اصطلاحاً معنى الارتباط الحقيقي الجاد، والاتصال المباشر ليجسد ارتباطاً وجدانياً، فكرياً، معنوياً، و واقعياً، ليعكس صلة قوية من الترابط بين الفرد والشيء المنتمي. والجدير بالذكر، أن للانتماء أنواعاً مختلفة، فمنها الديني، والفكري، والوطني، والانساني .

ويعد الانتماء الوطني والانساني ما يرتبط مباشرةً بتحقيق مفهوم المواطنة الذي يشير إلى كافة المبادئ، والحقوق، والواجبات التي يتميز بها المواطن داخل الدولة التي يعيش فيها، ويعتبر جزءاً من أجزاء المجتمع البشري فيها، فيكون تعزيز الانتماء الوطني من خلال المحافظة على الوطن، والسعي إلى النهوض بكافة قطاعات العمل فيه، من أجل نموه، وتطوره.⁽¹⁹⁾

نستنتج مما سبق أن هذه المقومات تجذر السلم في المجتمع وتوصد أبواب الفتن والنزاع وإذا حصلت بادرة من بوادر العنف أو الإرهاب ضد المجتمع، أمكن تطويقها ومحاصرتها قبل انتشارها وبذلك توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات في ظل الدراسة وهي:

1- إشاعة ثقافة الحوار لإنها تؤدي إلى فهم الآخر وتقبله وتقليل العنف في

المجتمع

2- التعريف بمكونات المجتمع وأقلياته وثوابته لمعرفة الآخر

3- تعزيز قوة القانون والهوية الإنسانية وتجنب الولاءات الفرعية .

بناء الشخصية الإنسانية السوية القادرة على اتخاذ قراراتها بصورة صحيحة .

الهوامش

- 1 - عبد الباسط محمد الحسن , أصول البحث العلمي , القاهرة - مكتبة وهبة , 1977 م , ص72
- 2 - معن خليل عمر, الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي, لبنان- دار الافق الجديد, 1983م , ص13
- 3 - عدنان الدوري , أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ,دار السلاسل للنشر والتوزيع , الكويت 1984,ص 60
- 4 - سعد ناصر أبوحميد, العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية رسالة ماجستير غير منشورة, (١٤٢٣)هـ, ص٦.
- 5 - إبراهيم حمد محمد حمد, أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الاحداث /دراسة ميدانية في محافظات غزة (مؤسسة الربيع),مجلة جامعة الازهر بغزة , سلسلة العلوم الانسانية, 2008,المجلد 10, العدد 2-8,ص100
- 6 - مصطفى الخشاب , دراسة المجتمع , القاهرة , مكتبة الانجلو المصرية , 1987, ص 7 .
- 7 - محمد أمين المصري ,المجتمع الاسلامي ,ط1, دار الارقم الكويت ,1980,ص17.
- 8 - زوينة الوليد , جريمة الأباداة الجماعية على ضوء الأجتهااد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لراوندا ,رسالة ماجستير في الحقوق , جامعة الجزائر , 2013, ص 13 .
- 9 - محمد أحسان رمضان أحمد , الابادة الجماعية في ضوء القانون الدولي العام" كوردستان العراق نموذجا 1980-1990" , رسالة ماجستير, جامعة العالمية للعلوم الإسلامية ,لندن 20140, ص 33-48

¹⁰ - The International Journal of Human Rights, Cultural genocide and indigenous peoples: a sociological approach, Vol. 14, No. 6, November 2010,p832

¹² - Framework of Analysis for ATROCITY CRIMES, United Nations, 2014, United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect,p 16

¹³ - بتينا أي . شميدت ، واخرون ،انثربولوجيا العنف والصراع ، ترجمة د.هناء خليف غني ، بيت الحكمة ،بغداد ،2013،ص 53 .

¹⁴ - LINDA M. WOOLF and MICHAEL R. HULSIZER, Psychosocial roots of genocide: risk, prevention, and intervention, Journal of Genocide Research (2005), 7(1), March, 101– 128,p 108.

* -يعرف الوصم بتلك العملية التي تنسب الاخطاء والأثام التي تدل على الانحطاط الخلقي الى أشخاص في مجتمع فتصفهم بصفات بغيضة وسمات تجلب العار وتثير حولهم الشائعات . للمزيد من المعلومات تراجع : سامية محمد جابر الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته ،الاسكندرية ،دار المعرفة ،1989.

¹⁵ - فريق من الاختصاصيين ، المجتمع والعنف ،ترجمة : الأب الياس زحلاوي ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ،1975،ص 22

(16) محمود وائل القيسي،السلم المجتمعي :المقومات وأليات الحماية "محافظة نينوى أنموذجاً" مركز نون للدراسات الاستراتيجية،2017،ص5.

(17) محمود وائل القيسي، المصدر نفسه، ص7.

(18) محمد عثمان عبدالسيد،مقومات السلم الاجتماعي وسُبل دعمها في المجتمع الليبي، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر العاصمة الجامع للسلم الاجتماعي، الذي نظمه المجلس الأعلى للمصالحة بطرابلس الكبرى بالتعاون مع جامعة المرقب تحت شعار(طرابلس عاصمة السلام)6-8/نوفمبر/2018 بفندق المهاري طرابلس

* للمزيد من المعلومات عن لجنة التعايش السلمي يرجى زيارة الرابط <https://ar.parliament.iq/category>

(19) محمود وائل القيسي،السلم المجتمعي :المقومات وأليات الحماية "مصدر سابق،ص5-7

المصادر :

أولاً: المعاجم والكتب العربية

- 1- عيد الياسط محمد الحسن , اصول البحث العلمي , القاهرة - مكتبة وهبة , 1977 م.
- 2- عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي ،دار السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ،1984.
- 3- محمد أمين المصري ،المجتمع الاسلامي ،ط1، دار الارقم الكويت ،1980.
- 4- مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1987.
- 5- معن خليل عمر , الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي , لبنان- دار الافق الجديد , 1983 م .

ثانياً:الكتب المترجمة

- 1- بتينا أي . شميدت ، واخرون ،انثربولوجيا العنف والصراع ، ترجمة د.هناء خليف غني ، بيت الحكمة ،بغداد ،2013.
- 2- فريق من الاختصاصيين ، المجتمع والعنف ،ترجمة : الأب الياس زحلاوي ، منشورات وزارة الثقافة والاشاد القومي ، دمشق ،1975.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- 1- سعد ناصر أبوحميد, العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية رسالة ماجستير غير منشورة, (١٤٢٣)هـ.
- 2- محمد أحسان رمضان أحمد ، الابادة الجماعية في ضوء القانون الدولي العام" كوردستان العراق نموذجا 1980-1990" ، رسالة ماجستير، جامعة العالمية للعلوم الإسلامية ،لندن 20140.
- 3- زوينة الوليد ، جريمة الأباداة الجماعية على ضوء الأجتهد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لراوندا ،رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2013.

رابعاً: الدوريات والبحوث والمؤتمرات والندوات

- 1-أبراهيم حمد محمد حمد، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الاحداث /دراسة ميدانية في محافظات غزة (مؤسسة الربيع)،مجلة جامعة الازهر بغزة ، سلسلة العلوم الانسانية،2008،المجلد 10، العدد 2-8 .
 - 2-محمود وائل القيسي،السلم المجتمعي :المقومات وآليات الحماية "محافظة نينوى أنموذجاً" مركز نون للدراسات الاستراتيجية،2017.
 - 3-محمد عثمان عبدالسيد،مقومات السلم الاجتماعي وسبل دعمها في المجتمع الليبي، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر العاصمة الجامع للسلم الاجتماعي, الذي نظمه المجلس الأعلى للمصالحة بطرابلس الكبرى بالتعاون مع جامعة المرقب تحت شعار(طرابلس عاصمة السلام)6-8/نوفمبر/2018 بفندق المهاري طرابلس
- خامساً: الكتب الاجنبية**

- 1- Framework of Analysis for ATROCITY CRIMES, United Nations, 2014, United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect.
- 2- LINDA M. WOOLF and MICHAEL R. HULSIZER, Psychosocial roots of genocide: risk, prevention, and intervention, Journal of Genocide Research (2005), 7(1), March, 101– 128,p 108
- 3- The International Journal of Human Rights, Cultural genocide and indigenous peoples: a sociological approach, Vol. 14, No. 6,